

فرنسا

# فضيحة تهرز الاستخبارات الفرنسية: باريس تستر على اختراق الموساد لأجهزتها

حين تفجرت فضيحة التنصت التي أطاحت مدير جهاز الاستخبارات الداخلية الفرنسية، برنار سكاروسيني، في عهد نيكولا ساركوزي، لم يكن أحد يتصور أن التحفة، سيفضي إلى كشف «حرب أجهزة» جرى التستر عليها منذ عام 2011، لأن كشفها كان سيستبب أزمة أمنية ودبلوماسية حادة بين فرنسا و«حليفها» إسرائيل

باريلس - عثمان ترفارت

في الأصل، عدت قضية سكاروسيني واحدة من الفضائح الكثيرة التي طاولت المقربين من نيكولا ساركوزي، إذ اتهم مدير الاستخبارات الداخلية باستغلال منصبه لممارسة التجسس بنحو غير قانوني لحساب «ولي نعمته» ساركوزي، وذلك في فترة ما بعد مغادرة ساركوزي للحكم عام 2012. وقد أدى الأمر إلى إيداع سكاروسيني في الحبس الاحتياطي، في أيلول الماضي، وإلى متابعته قضائياً بتهمة «استغلال النفوذ» و«إفشاء أسرار الدولة». لكن التحقيق القضائي سرعان ما سلك منحى غير متوقع أدى إلى تخجير «فضيحة داخل الفضيحة» تتعلق باختراق الموساد للاستخبارات الداخلية الفرنسية، وتستر السلطات الفرنسية على ذلك منذ أربعة أعوام.

برز هذا التطور في مسار التحقيق، بمحض الصدفة، في سياق استجواب سكاروسيني بشأن عدد من عمليات التنصت الهاتفي التي قام بها جهاز الأمن الداخلي، بأوامر مباشرة منه، واشتبه القضاء بأن دوافع الأوامر لم تكن مرتبطة بمهام مكافحة التجسس التي يتولاها

الجهاز، بل كانت تهدف إلى تزويد الرئيس السابق ساركوزي وعدد من المقربين منه، كوزيرى الداخلية السابقين بريس أورتفو وكلود غيون، بمعلومات مسبقة عن التحقيقات القضائية التي تستهدفهم في عدد من قضايا الفساد المالي والتهرب الضريبي.

من بين عمليات التنصت التي أثار فضول المحققين، عملية تعلق بتنصت جهاز الأمن الداخلي على الاتصالات الهاتفية لأحد رجال الشرطة (السرية)، طوال عشرة أيام، في شهر حزيران/يونيو 2011، ليتوقف التنصت بعد ذلك من دون أن يفضي إلى أي تحقيق مع ذلك الشرطي أو توجيه أي اتهام إليه، ما جعل «المبرر الإداري» الذي قدمه سكاروسيني، حين أمر بعملية التنصت، يبدو مشبوهاً للمحققين: «إفشاء أسرار حساسة».

للدفاع عن نفسه، اضطر سكاروسيني إلى أن يكشف أن تلك العملية اندرجت ضمن التصدي لـ«نشاط معاد» من قبل الموساد، وأن «الشرطي» المذكور لم يكن الوحيد الذي جرى التنصت على مكالماته الهاتفية، بل كانت هناك مجموعة أخرى تضم عدداً من المحققين الذين ينتمون مثل زميلهم إلى «فرقة العمليات والتحريرات المتخصصة»، التي كانت تابعة آنذاك للمديرية المركزية للاستخبارات العامة (دمجت لاحقاً بجهاز الأمن الداخلي، ضمن إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات الفرنسية)، واستمر التنصت بالنسبة إلى بعض هؤلاء إلى صيف 2012.

ووفقاً لتسريبات نشرتها صحيفة «لوموند»، ظهر أمر، إثر تفجر هذه الفضيحة، فإن اعترافات سكاروسيني في محاضر التحقيقات القضائية التي أجريت معه، في أيلول الماضي، كشفت أن الموساد استقطب هؤلاء المحققين التابعين للاستخبارات العامة الفرنسية ضمن عملية كان الهدف منها اختراق جهاز الأمن الداخلي الفرنسي إلكترونياً، بهدف الاستيلاء على معلومات الجهاز المتعلقة بمكافحة التجسس، وبالتالي وضع اليد على أسرار كافة أجهزة

الاستخبارات التي يرصد الجهاز الفرنسي نشاطاتها ومخططاتها.

وفقاً للمحاضر نفسها، فقد أشرف على العملية ملحقان يعملان في السفارة الإسرائيلية في باريس، وصفا بأنهما «ينتميان إلى الموساد أو مقربان جداً منه»، إضافة إلى رجل أعمال، لم تُكشف هويته، كُلف بإنشاء شركة متخصصة ببيع الأجهزة الإلكترونية وأدوات التنصت والمراقبة. أما رجال الاستخبارات الفرنسية الذين استقطبهم الموساد، فقد توزعت أدوارهم كالآتي: بعضهم كُلف تزويد الإسرائيليين بوثائق سرية تتعلق بطبيعة الأجهزة الإلكترونية التي يعتزم جهاز الأمن الداخلي الفرنسي اقتناءها، حتى تتمكن شركة الإلكترونيات التي أسسها الموساد، عبر رجل الأعمال المذكور، من تقديم عروض مغرية للجهاز الفرنسي في هذا الشأن. أما البعض الآخر من هؤلاء العملاء الفرنسيين، فقد كانت مهمتهم العمل على التأثير في أصحاب القرار داخل الجهاز الفرنسي، لإقناعهم بالتزود

بالأجهزة الإلكترونية من تلك الشركة الوهمية التابعة للموساد. ووفقاً لاعترافات برنار سكاروسيني، فإن التنصت على هواتف رجال الشرطة الفرنسيين المستقطبين من قبل الموساد، كشف أن الهدف كان تزويد الاستخبارات

## جرى التستر على العملية الإسرائيلية منذ عام 2011 خلافاً للأعراف

الفرنسية بأجهزة إلكترونية زُرعت فيها «أحصنة طروادة» تسمح للإسرائيليين بالوصول، عن بُعد، إلى كل أسرار جهاز مكافحة التجسس الفرنسية.

اللافت أن القضية جرى التستر عليها منذ عام 2011، خلافاً للأعراف الدبلوماسية التي تقتضي عند انكشاف مثل هذه الفضائح المتعلقة بالتجسس، استدعاء سفير

تعتبر «قضية سكاروسيني» واحدة من الفضائح الكثيرة التي طاولت المقربين من ساركوزي (أ ب)



الدولة المعنية للاحتجاج، وطرد الدبلوماسيين المتورطين في العملية. ووفقاً لما نقلته «لوموند» عن محاضر استجواب سكاروسيني، فإن انكشاف عملية الموساد تلك أدى إلى «شطب عدد من رجال الشرطة (السرية) الفرنسيين من الخدمة، بعد ثبوت تورطهم، ومتابعة رجل الأعمال صاحب شركة الإلكترونيات المشبوهة (قضائياً)، وتوجيه إنذار شديد للجهة إلى الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين أداروا العملية».

وأضاف سكاروسيني قائلاً: «قبل أشهر قليلة، صادفت مجدداً الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين انتقلوا الآن إلى القطاع الخاص»، في تلميح واضح إلى أنهما لم يُطردا من فرنسا، ولا يزالان يمارسان نشاطاتهما التجسس، برغم انكشافهما للاستخبارات الفرنسية.

سكاروسيني كشف أيضاً عن مؤشر آخر ينم عن «المعاملة الخاصة» التي تحظى بها استخبارات الدولة العبرية في مفاصل السلطة الفرنسية. فعند سؤاله من قبل المحققين: ما دام الأمر يتعلق بالموساد، فلماذا أوردتم في استمارة المبرر الإداري لإخضاع رجال الشرطة (السرية) المذكورين للتنصت الهاتفي بأنهم متهمون بالتخابر مع أجهزة الأمن الجزائرية؟ رد المدير السابق لجهاز الأمن الداخلي الفرنسي بأن الهدف كان التموه على الأمر، لضمان عدم تسريب المعلومة للموساد، مضيفاً أن تلك الاستمارة الإدارية تمر على أكثر من مصلحة استخباراتية ووزارية (من المديرية العامة للأمن الداخلي، تنتقل الاستمارة إلى المديرية المركزية للشرطة، ومنها إلى ديوان وزير الداخلية، ثم ديوان رئيس الحكومة، وصولاً إلى اللجنة الوطنية للتنصت الأمني). ما يعني أن جهاز مكافحة التجسس الفرنسي يعرف أن للموساد عيناً مزروعة في كل تلك المصالح، التي تشكل مفاصل حساسة في هيكلية السلطة الفرنسية، وأن تلك العين كانت ستقوم، حتماً، بتسريب المعلومة للإسرائيليين، لو ورد اسم الموساد في استمارات طلب التنصت.

وقد صعد شتاينماير السلم السياسي في ظل معلمه، المستشار السابق غيرهارد شرودر. وساهم أيضاً في تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي يرفضها اليسار، لكنها مرغوبة من كثيرين، على اعتبار أنها أسست لاقتصاد ألماني قوي وصحي.

ومثل شرودر صديق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يشجع شتاينماير مقاربة أقل حدة تجاه روسيا. وعلى الرغم من أن برلين دعمت العقوبات ضد موسكو قبيل انضمام القمر إلى روسيا، فإن شتاينماير، بصفته وزيراً للخارجية، دعم دائماً ثقافة الحوار مع الروس وأمل تخفيف التوتر مع الكرملن. وخلال العام الماضي، عمل على الدعوة الدائمة إلى وقف إطلاق النار في سوريا، متحاوراً مع كل من الروس والأميركيين، لكن جهوده فشلت.

(الأخبار)

خياراً سياسياً يواكب التبدلات الحاصلة على الساحة الدولية، خاصة أنه من الشخصيات السياسية الأكثر شعبية في البلاد، تماماً مثل غوك الذي أعلن في حزيران الماضي عدم ترشحه لمدة رئاسية ثانية بسبب تقدم سنّه.

## يشجع شتاينماير حواراً وسلاماً مع روسيا بدلاً من الحرب والعقوبات

وتنتهي مدة رئاسة غوك الحالية في آذار 2017، وسيُنتخب شتاينماير قبل ذلك في 12 شباط، من قبل أعضاء البرلمان وممثلي الحكومات الفدرالية الست عشرة في البلاد. تاريخ شتاينماير السياسي ودوره في الخارجية يجعلان منه أيضاً مرشحاً مثالياً للمنصب.

صفاته، أبرزها القبول الواسع من الرأي العام، ومن المتوقع أن يخلف شتاينماير في الخارجية رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز. داخلياً، كان التوافق على اسم شتاينماير ضرورياً، إذ إن التقليد السياسي في ألمانيا يفرض على الائتلاف الحاكم أن يسمي رئيساً ينال القبول، ويعمل بشكل حيادي عن الانقسامات الحزبية. وهذا المبدأ في السياسة الألمانية عرقل، في الأشهر الماضية، تسمية شتاينماير، إذ إن ميركل كانت تفضل اسماً غير منحاز سياسياً.

لكن إصرار «الاجتماعي الديموقراطي» على شتاينماير، وعدم رغبة المستشار في مزيد من المماطلة مع اقتراب استحقاق انتخابي نيابي الخريف المقبل، لم يترك لها أي خيار سوى الموافقة على وزير خارجيتها منذ عام 2013. ويرجح أن رئاسة شتاينماير (60 عاماً) تمثل

وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير، الذي وصف الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بأنه «واعظ الكراهية»، سيصبح رئيساً لألمانيا. الوجه الدبلوماسي المعروف في العالم، وصاحب المقاربة المعتدلة تجاه موسكو، نال أمس موافقة الائتلاف الحكومي ليصبح رسمياً المرشح الأول لرئاسة الجمهورية، هذا المنصب الفخري الذي يعول عليه حماية القيم التي قامت عليها ألمانيا.

وبعد أشهر من الانقسام، رفع حزب المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، الحظر عن اسم شتاينماير، ليسميه الائتلاف المكوّن من «الاتحاد المسيحي الديموقراطي» (حزب ميركل)، و«الاجتماعي الديموقراطي» الذي ينتمي إليه شتاينماير، و«حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي البافاري»، الرئيس المقبل للبلاد خلفاً ليوياكيم غوك الذي يتمتع شتاينماير بالكثير من

ألمانيا

# حزب ميركل يوافق على شتاينماير رئيساً